أوراق إستراتيجية

The Washington Institute for Near East Policy *June, 2006*

Is Oil Independence Attainable and Desirable?
Featuring Gal Luft and Edward Morse.
March 16, 2006

هل الإستقلال النفطي مرغوب وممكن تحقيقه؟

* في 8 آذار 2006، خطب Gal Luft و Edward Morse في منتدى Special Policy Forum التابع لـ The Washington Institute.
إنّ السيد Luft هو المدير التنفيذي لمؤسسة The Institute for the Analysis of Global Security ومساعد رئيس مجموعة The Set America Free Coalition.
إنّ السيد Morse هوالمستشار التنفيذي في شركة Hess Energy Trading Company وناشر سابق Petroleum Intelligence Weekly.
وهذا ملخّص مقرر اللجنة من ملاحظاتهما.

Gal Luft

من حيث المبدأ، ليس هناك مشكلة مع فكرة الإعتماد النفطي. وفي الواقع، ليس بإمكان الولايات المتّحدة إنتاج كل حاجاتها من الطاقة. ومن الحيوي أن تستمر أميركا بإستيراد موارد الطاقة من بلدان أخرى. وعلى كل حال، فإنّ الإعتماد على الدول التي تستخدم عائدات النفط لتمويل الإرهاب ولتوسيع الفساد تشكل تحدياً بارزاً لمصالح الولايات المتّحدة.
وبما أنّ إستقلال الطاقة الكامل قد لا يكون مرتقباً، عملياً، في أي وقت في المستقبل القريب، فيجب على القادة وصناع السياسة الأميركيين أن يركزوا جهودهم على عزل الإقتصاد الأميركي وتجنيبه التمزقات والتقليل من قدرة الدول المنتجة للنفط المثيرة للجدل على إستخدام قوتها الإقتصاديّة ضد الولايات المتّحدة وحلفائها، الى الحد الأدنى.
وفي الماضي القريب جداً، إستطاعت الولايات المتّحدة أن تتدبّر مكافحة إدمانها النفطي من خلال سياسات جيدة. وكنتيجة لسلسلة من المبادرات القويّة والثابتة، إنخفضت الواردات النفطيّة للولايات المتّحدة من العام 1979 وحتى العام 1985. وفي تلك الرحلة، إنهارت أسعار النفط وزاد الأميركيون من شرائهم للطاقة الأجنبيّة مما أدّى الى الوضع اليوم بالإعتماد البالغ على النفط الأجنبي. ومنذ أواسط الثمانينات، فشل القادة الأميركيون بسن قوانين تمكنهم من الإستمرار بخفض الواردات البترولية كما تقلل من قابليّة تعرض الولايات المتّحدة الى صدمات نفطيّة كما حدث في الهجوم الإرهابي الأخير في Abqaiq في العربيّة السعوديّة، بالإضافة الى أنّ التمرد الطاغي لقطاع المواصلات والذي يستهلك حوالي 70 بالمئة من الطلب الأميركي، يفسر الإعتماد المتزايد دوماً لأميركا على النفط. وفي الواقع، وعلى مدى 35 سنة الماضية، فقد قفز عدد السيارات بشكل مثير مما أدى الى زيادة إستهلاك النفط في الولايات المتّحدة وليتطلب الأمر مقاربة جديدة تجاه إنجاز إستقلاليّة أكبر للطاقة.
إنّ الحل الأفضل لمعظم الأميركيين عن موارد الطاقة الخارجيّة هو خيار الوقود للسيارات. يجب على الولايات المتّحدة أن تسعى للتفتيش عن طرق لإنشاء سيارات وقود أكثر مرونة بإمكانها أن تسير بمصادر طاقة مختلفة مثل ethanol، menthanol، الكهرباء أو الخيار المسيطر اليوم وهو البنزين. وإنّ جزءاً من هذه المبادرة قد يتضمّن الإنتاج المتزايد من السيارات الهجينة والتي تستخدم الكهرباء المنتجة محلياً، مما يطرح القضيّة النوويّة والشمسيّة للمناقشة مرّة أخرى. وسوف تخلق الخيارات المختلفة سوقاً أكثر منافسة.

إنّ التحدي الأكبر في هذه الإستراتيجيّة لا يقع على الكلفة، وسيثبت أنّ النفقات الأعلى لإنتاج سيارات وقود مرنة ليست مهمّة لجهة اسعارها النهائيّة، وبالأحرى فإنّ الصعوبة ستقع في إقناع صناع السيارات للتأسيس لخيارات الوقود تلك- وبالتحديد الإنتاج الهائل للسيارات الجديدة نفسها.
يجب على واشنطن أن تتجنّب تحديد مصدر مفضّل لطاقة النقل سواء كان الهيدروجين أم البنزين. وبدلاً من ذلك، يجب عليها أن تؤمن قيادة سياسيّة لتطوير سلسلة تكنولوجيات واسعة. إنّ الخطوات لهذه النهاية قد تكون:

1) تأسيس هدف وتاريخ واضحَين لمعايرة إنتاج سيارات الوقود المرنة.
2) خلق حوافز لإنتاج وتوزيع وإستثمار مصادر الطاقة الجديدة.
3) إحداث مجموعة أخرى من الحوافز للمستهلكين لشراء السيارات الجديدة وليستفيدوا من خياراتهم بإستعمال الوقود، والمساعدة على المحافظة على المنافسة بالنسبة للتكنولوجيات الجديدة.

ومن خلال هذه الجهود، سيكون للولايات المتّحدة الفرصة للتقليل من إعتمادها على النفط الشرق أوسطي.

Edward Morse

لقد نادى كل من صناع السياسة الجمهوريين والديمقراطيين، وبشكل دائم، لتحوّل في سياسة الطاقة الأميركيّة، إلاّ أنّه لم يظهر، حتى الآن، أي بديل أو نقاش جدي.
ويتجه هؤلاء السياسيون للقيام بثلاثة أخطاء عندما يتعاطون مع هذا النقاش:

1) إنّهم يؤسسون للهدف الخطأ واللاعملي لإستقلال الطاقة.
2) يتجنّب كل إنسان المسألة الهامّة للغاية المتعلقة بالطلب على الطقاة.
3) يسعى القادة الأميركيون، وبشكل دائم، لأكباش فداء، كنفط الشرق الأوسط.

إنّ السؤال المبدئي الذي يجب معالجته، هو لماذا تُرفع مسألة الإستقلال فقط بما يتعلّق بالنفط بدلاً من صناعات أخرى كالسيارات والفولاذ. وأكثر من هذا، إنّ التركيز على مسألة أنظمة الشرق الأوسط غير المستقرّة، إنّما هو تركيز مضلل، إذ أنّه يتجاهل حقيقة أنّ الولايات المتّحدة أسست ووضعت قوانين لأسواق أخرى وتعلمت تدبير الإستقلال الداخلي العالمي، ووجدت حلولاً يستفيد منها المواطنون الأميركيون وشركائهم التجاريين.
وفي هذه الأثناء، فإنّ قطاع النفط هو القطاع التجاري والوحيد الأكبر عالمياً، كما أنّه الإستثناء الأبرز لأنظمة التجارة العالميّة.
وكما بالنسبة للإستقلال النفطي، فإنّ التركيز على الشرق الأوسط ليس هو المسألة. إنّ التحدي الحقيقي يدور حول إراحة نظام الطاقة الداخلي من الضغوط.
إنّ السبب الأساسي لواردات الولايات المتّحدة الكبير من الشرق الأوسط هو قرار العربيّة السعوديّة تجاهل قوى السوق عن طريق قبولها سعراً مخفّضاً لـ 1/3 من نفطها والذي تشحنه الى الولايات المتّحدة لأسباب سياسيّة. حيث أنّ الولايات المتّحدة، وفي السوق الحر حقاً، قد لا تستورد الكثير من نفط الشرق الأوسط يذهب، وبشكل أكبر، الى آسيا.
وبما يعود للطلب، فإنّ الولايات المتّحدة هي أكثر دولة مسؤولة عن سوق الطاقة الضيق والناشئ عن إستهلاك النفط الجائر من قِبَل الأميركيين. مثلاً، لقد تزايدت واردات النفط الأميركيّة، ما بين عامَي 1990 و 2005 الى 6 مليون برميل في اليوم وهو رقم أعلى من مجموع الإستهلاك النفطي لجميع الدول ما عدا الصين، ومساوٍ لمجموع الطلب الصيني. وفي حين أنّ هناك بعض المشاكل بالتزوّد بالوقود، وفي حين أنّ الإمتصاص الصيني المتنامي يشكل تحدياً خطيراً، فإنّ لا شيء أثر على النفط العالمي أكثر من الإستهلاك الأميركي. هذه هي نقطة ضعف أميركا؛ إنّها تحد من قدرة الولايات المتّحدة على إتخاذ دور قيادي بنّاء في مسائل تغيّر المناخ وفي السياسة الخارجيّة، كما أنّها تؤثر على نسب التبادل الأميركي والمسؤوليات الماليّة لها حول العالم.
فالعالم لديه عقليّة " أننا ضدهم " بما يتعلّق بالنفط، وهذه العقليّة غير موجودة تجاه مناطق أخرى. وعلى سبيل المثال، فقد سقطت أسعار النفط بشكل بالغ في العام 1998، مما أجبر الدولة المنتجة للنفط للقيام بتعديل خسائرها الضائعة من العائدات، وقادها للعثور على وسائل لرفع الأسعار مرّة أخرى. وعندما إرتفعت كلفة النفط في العام 2000، سقط عبء

التعديل هذا على الولايات المتّحدة وعلى بلدان صناعيّة غربيّة أخرى والتي كان عليها أن تتوسّل للحصول على أسعار أدنى من منتجي النفط.

وبدلاً من ملازمة نظام مجموع الصفر هذا، فإنّه من الضروري السعي لحلول " رابحة " تفيد المستهلكين كما تفيد الأفرقاء المنتجين.

وفي قلب مشاكل الطاقة اليوم، توجد قضايا عالميّة تتطلّب حلولاً دوليّة. إنّ البنية الدوليّة لسوق النفط يجب أن تُغيَر بشكل راديكالي، وإنّ الأحداث الأخيرة المحيطة بإمدادات الغاز الروسي لأوروبا الغربيّة، ولشرق آسيا تالياً الراغب بتأمين إمداداته النفطيّة من الطاقة يفتح نافذة لحوّل كهذا. إنّ الخيار الأفضل يستلزم تطبيق مبادئ دستور الطاقة الأوروبيّة (European Energy Charter) للعالم كلّه. وقد يخلق هذا الأمر التبادليّة والشفافيّة كما يخلق عدالة أكبر في التجارة النفطيّة، وقد يجبر جميع البلدان على إدراك عواقب إنتهاك المبادئ الأساسيّة للعولمة.

إنّ الطريقة الوحيدة للبدء بتحوّل جوهري كهذا يعود للرئيس الأميركي، حيث عليه أن يجعل سياسة الطاقة على رأس قضاياه وربطها بالأمن القومي وتقديم إقتراحات وعروض بديلة بدلاً من الكلام الفارغ.

إنّ الإفتقار لمبادرات طاقة متجانسة وقويّة هو أمر مؤذٍ وضار للقيادة العالميّة الأميركيّة وللسياسة الدوليّة والإستقرار الإقتصادي. إنّ تحولاً دراماتيكياً نحو قيادة أميركيّة أكثر حزماً ونحو تعاون دولي متزايد هما أمران مطلوبان لتعزيز تجارة النفط ولضمان أمن الطاقة في كل العالم.